ومع اقتراب موعد الجلسة، عقد وزراء المعراخ والليكود اجتماعات منفردة، استعداداً لجلسة المجلس الوزاري المصغّر. وذكرت المصادر الاسرائيلية ان وزراء حزب العمل قرروا، في ختام مناقشة استغرقت أكثر من ثلاث ساعات، ان يتقدموا الى المجلس بمشروع قرار يتضمّن استعداداً لقبول اقتراح الرئيس مبارك بعقد لقاء اسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة، دون التطرق الى موضوع اشراك فلسطينيين من الخارج في ذلك اللقاء (**هآرتس**، ٥/١٠/١٩٨٩).

وجاء قرار وزراء حزب العمل هذا مخالفاً لتوقعات العديد من المراقبين السياسيين، لناحية عدم طرح مشروع قرار في جلسة المجلس. فهؤلاء كانوا، الى ما قبل جلسة وزراء حزب العمل، لا يتوقعون ان يطالب أي طرف بحسم الخلاف في جلسة المجلس الوزاري، المقررة في الخامس من تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. «فشامير غير معني بطرح اقتراح مبارك على المجلس للحسم فيه. فبالنسبة اليه، ما هو قائم هو مبادرة السلام الاسرائيلية فقط. كذلك، فالمعراخ لن يسارع الى المطالبة بالحسم. ففي هذا الحال، ان النتيجة المتوقعة، والمضمونة، هي التعادل في الاصوات، وعندها سوف يتوجب على حزب العمل ان يحسم أمره بالنسبة الى موضوع بقائه في الحكومة، وفقاً لروح اعلانه انه اذا استمر الجمود السياسي، فليس له ما يفعله في حكومة الوحدة الوطنية» (يوسف حاريف، **معاريف**، ٤/١٠/١٩٨٩).

وعزت مصادر صحفية اسرائيلية هذا التغيّر في موقف وزراء حزب العمل الى رسالة حملها مبعوث خاص من السفارة المصرية في تل ـ أبيب، وقام بتسليم نسخ عنها الى الوزيرين، بيرس ورابين، خلال جلسة وزراء الحزب، وكذلك الى مكتبي رئيس الحكومة ووزير الخارجية. وذكرت المصادر الصحفية الاسرائيلية ان الرسالة المصرية تضمّنت النقاط التالية:

«١ ـ ان الدور المصري في جهود السلام هو دور مساعد، من اجل الوصول الى الحوار.

«٢ ـ ان مصر متمسكة بالحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي؛ وان مصر لا تستطيع ان تنوب عن الفلسطينيين في ذلك الحوار، لأن الفلسطينيين هم اصحاب القضية.

«٣ ـ تعتقد مصر بأن تشكيل الوفد الفلسطيني الى الحوار يجب ان يكون من داخل المناطق المحتلة وخارجها، وذلك لكي يكون ذا صفة تمثيلية أكبر.

«٤ ـ امّا السيناريو، من وجهة نظر مصر، فيجب ان يكون كالتالي: بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني يتمّ تنسيق بين مصر والفلسطينيين؛ كذلك تجرى مشاورات متواصلة، في هذا الشأن، بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة. وبعد تلك المشاورات، يقوم الوفدان، الفلسطيني والاسرائيلي، باجراء حوار في القاهرة، وفقاً للدعوة الموجهة الى الطرفين في هذا الشأن من جانب مصر» (**يديعوت احرونوت**، ٦/١٠/١٩٨٩).

وفي ضوء هذه الرسالة، تحوّل مجرى المناقشة في جلسة وزراء حزب العمل؛ اذ انصبّ البحث على صوغ مشروع قرار لطرحه على جلسة المجلس الوزاري في الغد. وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية انه برزت خلافات في الآراء بين وزراء حزب العمل حول صيغة مشروع القرار، حيث عارض الوزير رابين تضمين مشروع القرار بنداً ينص على ان اسرائيل تقبل بأن تكون المواقف الافتتاحية للوفد الفلسطيني مرتكزة على النقاط المصرية العشر؛ وكذلك رفض الوزير رابين جملة في مشروع القرار الاصلي تقول ان اسرائيل «تستجيب للمبادرة المصرية»، مطالباً باستبدالها بـ «ان اسرائيل على استعداد لقبول اقتراح الرئيس المصري مبارك بشأن اللقاء». وبعد ادخال هذين التعديلين الى صيغة مشروع القرار، قرّر وزراء حزب العمل الصيغة النهائية لمشروع القرار، وتضمّنت البنود الاربعة التالية:

«(أ) ان حكومة اسرائيل ملتزمة بمبادرة السلام الاسرائيلية، وفقاً لقرار الحكومة الاسرائيلية المتخذ في ١٤/٥/١٩٨٩.

«(ب) ان حكومة اسرائيل على استعداد لقبول اقتراح الرئيس مبارك بعقد لقاء بين وفد فلسطيني وآخر اسرائيلي، من اجل التقدم في تحقيق مبادرة السلام الاسرائيلية.

«(ج) ان وفد اسرائيل سوف يأتي الى اللقاء على أساس مبادرة الحكومة الاسرائيلية.